مواضع جواز التقاء الساكنين
في العربية الفصحى

عبدالله صالح بابعير
جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

صَلاتِي ونُسُكِي ومَحْياايْ ومَماتِي ﴾[1] بإسكان الياء في (مَحْياايْ) عند الوصل، وكذلك قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا ولا تَتَّبِعانْ سَبِيلَ الذينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾[2]، وقد نُقِلَ عن بعض العرب قولهم: (التَقَتْ حَلْقَتا البِطان، له ثُلُثا المال) بإثبات الألف نطقًا في وصل الكلام، فجُمِعَ بينها وبين لام التعريف[3].

وإذا كان النحويون قد خصوا هذا الموضعَ بألف المد، ولم ينقلوا عن العرب - في ما اعلم - أمثلة على الواو والياء المَدَّتين، فقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال الواو والياء المدَّتين في هذا الموضع، فكان قرار المجمع «لا حرجَ على مَنْ يدفع اللبسَ بمَدٍّ عند التقاء الساكنين، في مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق، بمندوبي الأردنّ»[4].

وبالنظر في البنية المقطعية لهذا الموضع نجد أن المقطع (ص ح ح ص) المختص بالوقف، وبالصورة الأولى من الموضع الثاني في الوصل، يرد كذلك وصلاً في هذا الموضع القليل الاستعمال، على غير المطَّرد في كلام العرب:

- مَحْياايْ = مَحْ / ياايْ = (ص ح ص / ص ح ح ص)
- ثُلُثا المالْ = ثُ / لُ / ثا / مالْ = (ص ح / ص ح / ص ح ح ص / ص ح ح ص)
- مَنْدوبو العِراق = مَنْ / دو / بولْ / عِ / راقْ = (ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح ص / ص ح / ص ح ح ص).

والشواهد التي ذكرها النحويون لهذا الموضع معدودةٌ، اجتهدوا في تسويغ وجودها:

(١) سورة الأنعام: الآية (١٦٢). وتنظر قراءة نافع في (السبعة في القراءات: ٢٧٤).

(٢) سورة يونس: الآية (٨٩). وتنظر القراءة في: (النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٨٦).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٦٥١ (المسألة الرابعة والتسعون).

(٤) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا: ٣٨.

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم السكون عند علماء العربية قديمًا وحديثًا، ومكانة السكون في الدرس اللغوي بمختلف مباحثه الصوتية والصرفية والنحوية والإملائية.

واستهدفت هذه الدراسة حصرَ المواضع التي استساغ اللسانُ العربي فيها الجمعَ بين الساكنين، في الفصيح من كلام العرب، وفي بعض القراءات القرآنية، وتتبُّعَ مناهج النحويين والصرفيين والقراء في تفسيرها، فقد شاع في كتب النحويين أن الساكنين يجوز التقاؤهما في موضعين فقط، يشتملان على ثلاث صور، ولكنْ جمعت هذه الدراسةُ لجواز التقاء الساكنين خمسةَ مواضع اشتملت على ستٍّ من الصور، مع بيان مسوِّغات اجتماعهما في كل صورة، ولجوء اللسان العربي في بعض المستويات اللهجية إلى التخلص من بعض هذه الصور.

وتوصلت الدراسة إلى أن العربية يُستكرَه فيها الجمع بين الساكنين عامَّةً، وفي وصل الكلام خاصَّةً، لعلَّةٍ جرى تتبُّعُها في كلام النحويين القدماء، كما جرى الحديث عنها في ضوء الدرس الصوتي الحديث من خلال البنية المقطعية التي أشارت الدراسة إلى أنماطها المختلفة في العربية، وإلى الإمكانات الجديدة التي يمكن إضافتها إلى هذه البنية المقطعية بعد جمع المزيد من مواضع جواز التقاء الساكنين في هذه الدراسة.

مفهوم السكـــون والساكـــن بين القدماء والمحـــدثين:

السكونُ لغةً ضدُّ الحركة، يُقال: سَكَنَ الشيءُ إذا ذهبَتْ حركتُه، فهو ساكِنٌ، وكلُّ ما هدأ فقد سَكَنَ، كالريح والحَرُّ والبرد والغضب ونحو ذلك. ويُقال للرجل إذا سكتَ عن الكلام: سَكَنَ(١) ويُقال للحرف إذا ظهر غيرَ متحرِّك: إنَّه ساكِن، ليقابل الحرفَ الذي يظهر متحرِّكًا. تقول: أسكنْتُ الحرفَ إسكانًا، وسكَّنْتُه تسكينًا، إذا أذهبْتَ حركتَه(٢). أما السكون اصطلاحًا فيُطْلَق على معنيين: أوَّلهما يختص بالحروف التي يُؤلَّف منها الكلام، وثانيهما يختص بالأجسام(٣).

وقد قسَّم علماء العربية الحروف على قسمين: متحرِّك وساكِن، ويُعرِّف ابن جنِّي الحرف الساكن بأنه: «ما أمْكَنَ تحميلُه الحركات الثلاث، نحو كاف (بَكْر)، وميم (عَمْرو)، ألا تراكَ تقول: بَكَر و عَمَرو، وبَكِر و عَمِرو، وبَكُر و عَمُرو. فلمَّا جازَ أن تحمِّلَه الحركات الثلاث علِمْتَ أنه كان قبلها ساكنًا»(٤).

فالساكن عند السلف من علماء العربية إذن هو الحرف غير المُشْكَل بأية حركة من الحركات الثلاث (الضمة والفتحة والكسرة)، بغض النظر عن خلافهم في موقع الحركة من الحرف: أ معَه هي أم قبله أم بعده؟(٥) وعلى القول الغالب إن موقع الحركة بعد الحرف، يمكن تعريف الحرف الساكن بأنه الحرفُ غيرُ المَتْلُوّ

(١) يُنظر: لسان العرب: مادة (سكن).

(٢) ينظر: المرجع نفسه

(٣) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٤ / ٤٩ .

(٤) سر صناعة الإعراب: ١ /٢٧.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٢١ ـ ٣٢٧ ، والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ٩٨ ـ ١٠٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٦١ ـ ٦٣ .

بالحركة، نحو كاف (بَكْر) ونون (هِنْد)[1]. وجعل ابن جني الساكن على قسمين: «ساكن يمكن تحريكُه، وساكن لا يمكن تحريكُه. الاول منهما جميع الحروف إلاَّ الالفَ الساكنةَ المَدَّةَ، والثاني هو هذه الألف، نحو ألف كِتاب وحِساب، وباعَ وقامَ»[2].

وللباحثين المختصين في علم أصوات العربية اليوم موقفٌ من تعريف القدماء للساكن واقسامه، يبرز ذلك في الآتي:

١ ـ يقسم المحدَثون اصوات العربية على قسمين رئيسين: أصوات صامتة وأصوات صائتة، ولهم في تعريف كل قسم من هذين القسمين، وطبيعةِ إخراج أصواتهما، أقوالٌ مشهورةٌ في الدرس الصوتي الحديث[3] فالأصوات الصامتة ـ أو الساكنة كما يسميها بعضهم[4] هي أصوات الهجاء العربي الثمانية والعشرون (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ...) باستثناء ما كان منها مدًّا. أما الأصوات الصائتة (أو المُصوَّتة، أو أصوات اللِّين، أو أصوات العلة، أو الحركات)[5] فقسمان: أولهما صوائت قصيرة، هي الفتحة والكسرة والضمة، وثانيهما صوائت طويلة، هي الألف والياء والواو التي وصفها القدماء بأنها حروف المد واللين، كالف

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٤ / ٤٩. ويُلاحَظ هنا ان التهانوي يذكر اصطلاح (الصامت) لغير الحركة، واصطلاح (المُصَوَّت) للحركة، فيقول: ((يُراد بكونه متحركًا ان يكون الحرف الصامت بحيث يمكن ان يُوجَد عقيبَه مُصوَّتٌ من المُصوَّتات، وبكونه ساكنًا ان يكون بحيث لا يمكن ان يُوجَد عقيبه شيءٌ من المُصوَّتات)).

(٢) الخصائص ١ / ٣٣٧.

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية: ٢٦، ودراسة الصوت اللغوي: ١١٣، وعلم اللغة العام (الأصوات): ٧٢ ـ ٧٣، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٦ ـ ٢٧.

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية: ٢٦، ودراسة الصوت اللغوي: ١١٣.

(٥) ينظر تفصيل ذلك في: الأصوات اللغوية: ٢٦، وعلم اللغة العام (الأصوات): ٧٢، ودراسة الصوت اللغوي: ١١٣، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٦.

(سماء)، وياء (خطيئة)، و واو (مروءة).

٢ ـ وصف القدماء للحرف بانه ساكنٌ يجري على واقع الرموز الكتابية، لا الخصائص النطقية[١]، فالساكن ما ليس مُشْكَلاً بالحركة، أي الذي لا تليه الحركة. أما المحدَثون فالساكن عندهم (أو الصامت) ما سوى الحركة.

٣ ـ ذهب القدماء إلى أن الحركات الاصلية في العربية ثلاثٌ، في حين يراها المحدَثون ستًّا. ثلاث منهن قِصار ذكرها القدماء، وثلاث طِوال هي الألف والياء والواو المدَّات. لذا ذهب إبراهيم أنيس إلى أن القدماء خلطوا في أثناء حديثهم في التقاء الساكنين «بين أمرين مختلفين تمام الاختلاف، إذ لم يفرقوا بين الحرف المُشْكَل بالسكون وبين حرف المد، بل اعتبروا كُلاً منهما ساكنًا، وبنوا قواعدهم على هذا الاعتبار. ولكن الدراسة الصوتية الحديثة تأبى هذا، وتفرق بين المقاطع المشتملة على حرف مد ولين، وبين التي تتضمن حرفًا مُشْكَلاً بالسكون»[٢].

فعلى هذا تكون الألف حركة طويلة في كل مواضع استعمالها، وكذلك الواو في نحو (عُوْد)، والياء في نحو (عِيْد)، ولا حركةَ مجانسةَ قبل أيٍّ من هذه الأصوات الثلاثة ؛ لأنها هي أنفُسُها حركات طويلة، وليست من السواكن ؛ لأنها لا تحتمل وجود الحركة بعدها للسبب نفسه، لذا يعرِّف الجرجاني السكون بقوله «السكون هو عدم الحركة عمَّا من شأنه أن يتحرك. فعدم الحركة عمَّا ليس من شأنه الحركة لا يكون سكونًا، فالموصوف بهذا لا يكون متحركًا ولا ساكنًا»[٣] أما الواو والياء في مثل (وَلد، يَئِس، يَوْم، بَيْت، دَلْو، ظَبْي) فصوتان صامتان.

وقد فطن ابن جني من قبلُ إلى الطبيعة النطقية للألف والياء والواو المدَّات،

(١) ينظر: دراسات في علم اللغة: ١٧٥ وما بعدها.

(٢) من اسرار اللغة: ٢٥١.

(٣) التعريفات: ١٥٩.

فيقول: «اعْلَمْ أن الحركات أبعاضُ حروف المدِّ واللِّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركاتُ ثلاثٌ، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو»[1]. لذا ذهب كمال بشر إلى أن حروف المد الثلاثة هي حركات عند ابن جني، وإن لم ينصَّ على هذا في كتبه، وإنما يُلاحَظ هذا من سياق أقواله[2]، ولكنْ مع إدراك ابن جني ما لهذه المدَّات من قيم صوتية، لم يخرج عمَّا أجمَعَ عليه علماء العربية من قبله، وهو عَدُّ هذه المدَّات الثلاث من (الحروف الساكنة)، وبخاصة عند حديثهم في أحوال التقاء الساكنين. يتلخص من ذلك أن مسألة الخلاف الرئيسة بين القدماء والمحدَثين عند بحث ما يسميه القدماء بالتقاء الساكنين تتجلى في صورة (الألف والياء والواو) المدَّات، التي يراها القدماء حروفًا ساكنةً، في حين يراها المحدَثون أصواتًا صائتةً طويلة، ليس بينها وبين (الفتحة والكسرة والضمة) من فرق سوى في الكَمِّيَّة فقط، أي في مدة التلفظ بها، فلا يصدق عليها القول بأنها ساكنة، ولا بأنها متحركة، كما نقلنا عن الجرجاني من قبل.

مكانة السكون في الدرس اللغوي:

حظي السكون بمكانة مهمة في الدرس اللغوي عند العرب، وتعرض الباحثون لكثرة آثاره، ومشكلاته في مختلف المستويات اللغوية[3] واهتموا به على مستوى الرسم، والخصائص الصوتية، والبِنى الصرفية، والتركيبات النحوية.

فعلى مستوى الرسم جعلوا للسكون جملةً من العلامات الدالة على لفظه، أو على وظيفته في البنية والتركيب، انتهت إلى العلامة المألوفة لنا وهي (٠) التي

(١) سر صناعة الإعراب: ١ / ١٧.

(٢) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات): ١٤٨، ودراسات في علم اللغة: ١٨٨.

(٣) ينظر: دراسات في علم اللغة: ١٧٥.

تدل على الصفر(١)، وقد ارتبط ذلك ببحث القيمة الصوتية للسكون، إذ جعله بعض السلف من علمائنا صوتًا ذا قيمة لفظية ووظيفية، وجعلوه قسيمًا للحركات الثلاث المشهورة، أي إنه أصبح عند هؤلاء «إمكانية رابعة إضافة إلى الإمكانات الثلاث الأخرى التي تعرض للصوامت في التأليف الفونولوجي العربي، أي إمكانات الضم والكسر والفتح»(٢).

وقد عرض كمال بشر أقوال النحويين ومناهج الدارسين المحدَثين في النظر إلى السكون من حيث القيمة الصوتية، والوظيفة التي يؤديها في الدرس اللغوي(٣) وخلص من ذلك إلى أن السكون (عَدَمٌ) من الناحية الصوتية، أي إنه ليس صوتًا صامتًا ولا صائتًا من حيث النطق والتأثير السمعي(٤) لذا سُمِّيَ هذا العنصر صفراً Zero «على طريق المجاز، بجامع التشابه بينه وبين الصفر في نظام الأعداد في خواصٌ معينة، أهمها سلبية الصفر اللغوي في النطق، وسلبية الصفر العددي إذا أُخِذَ منعزلاً»(٥) لذا سُمِّيَ السكون جَزْمًا «اعتباراً بانجزام الصوت، وهو انقطاعه، وسكونًا اعتباراً بالعضو الساكن»(٦).

أما السكون من حيث القيمة الوظيفية فهو عنصر أو إمكانية تُزاد على الإمكانات الثلاث المألوفة للحركات العربية (الفتحة والكسرة والضمة) لتصير هذه الإمكانات أربعًا(٧)، ويظهر ذلك في الآتي:

(١) ينظر تفصيل ذلك في المرجع السابق: ١٧٥ - ١٧٨.

(٢) في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية): ٢٣٥.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في: دراسات في علم اللغة: ١٧٨ - ٢١٤.

(٤) ينظر المرجع السابق: ٢٠٢، ٢١١.

(٥) المرجع السابق: ٢٠٦.

(٦) الكليات: ٥٧٢.

(٧) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٢٠٣، وفي الأصوات اللغوية: ٢٣٥ - ٢٣٦.

١ ـ للسكون وظيفة في التركيب المقطعي للعربية، وسيأتي الحديثُ في البنية المقطعية للعربية لاحقًا، إذْ تقوم عليها دراسةُ الظاهرةِ موضوعِ البحث.

٢ ـ للسكون وظيفة موسيقية في نهاية الكلمة أو الجملة، في بعض المقامات اللغوية، وقد لاحظ العربُ هذه الوظيفةَ وأدركوا قيمتها»[١] فوضعوا لها قواعد خاصة تسمى (قواعد الوقف) التي تقضي بأن الأصل في العربية أنْ يُوقَفَ على الساكن.

٣ ـ للسكون وظيفة كبرى في الدرس الصرفي، ويظهر ذلك في أثر السكون في تكوين الأبنية الصرفية، والتمييز بين هذه الأبنية.

٤ ـ للسكون أثر في دراسة قواعد الابتداء في العربية، فالمَقْضِيُّ به عدمُ الابتداء بالساكن في بناء الكلمات العربية ونسج عباراتها، فهذا الابتداء متعذِّرٌ عند جمهور العلماء، في حين يرى آخَرون أنه مُتَعَسِّرٌ لا متعذِّرٌ[٢]، أمَّا في اللغات الأخرى غير العربية فيمكن الابتداء بالساكن، كما في الفارسية (شْتَر، سْطام)[٣]، وفي الإنجليزية الحديثة (Play , Sky , Snow)، بل يُنْطَق في بعض هذه اللغات بأكثر من ساكن، أي بأكثر من صامت في بداية الكلمة من غير وجود صوائت بينها، نحو كلمة (Street) في الإنجليزية مثلاً[٤] لذا يقول التهانوي في هذه المسألة «اختلفوا في جواز الابتداء بالساكن الصامت، فقد منعه قومٌ للتجربة، وجوَّزَه آخَرون؛ لأن ذلك (أي عدم الابتداء بالساكن) ربما يختص بلغة العرب، ويجوز في لغة أخرى، كما في اللغة الخوارزمية مثلاً، فإنَّا نرى في المخارج اختلافًا

(١) دراسات في علم اللغة: ٢٠٤

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٥١.

(٣) ينظر: المرجع نفسه

(٤) ينظر التفصيل في: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤١ ـ ٤٢.

كثيراً، فإن بعض الناس يقدر على التلفظ بجميع الحروف، وبعضهم لا يقدر على تلفُّظ البعض»[1] لذا تستعين العربية بصوت زائد على البِنْيَة الأصلية للكلمة يُحَرَّكُ عند الابتداء بالكلمة للتوصل إلى النطق بالساكن بعده، يُسمَّى همزةَ الوصل.

٥ ـ للسكون أثر في بناء المقاطع العروضية (التفعيلات)، وأجزائها (الأسباب والأوتاد والفواصل) التي يقوم عليها علمُ العَروض المُختَصُّ بدراسة أوزان الشعر العربي.

٦ ـ للسكون وظيفة نحوية صار بها عَلَمًا على حالة إعرابية هي الجزم، في نوع مخصوص من الأفعال، هو الأفعال المضارعة الصحيحة الآخر من غير الأفعال الخمسة، نحو (لم يشربْ)، كما أن له وظيفةً أخرى، تتمثل في كونه علامةَ بناءٍ لأنواع مخصوصة من المبنيَّات في الدرس النحوي، نحو (كَمْ، لَدُنْ، لَمْ، لنْ).

البِنْيَة المَقْطعيَّة في العربية :

أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة أن إنتاج الكلام لا يتم بضغط متواصل وثابت من الرئتين خلال العملية النَّفَسيَّة الواحدة، وأدَّت تسجيلاتُ الكلام ودراسةُ طيفه إلى التأكد من وجود مقاطع متتابعة في إخراج الكلام. وقد شاهَدَ العلماء أنه في حال تسجيل الذبذبات الصوتية لجملةٍ ما يظهر أثر هذه الذبذبات في شكل خطٍّ مُتموِّج يتكون من قمم ووديان، وتلك القمم هي أعلى ما يصل إليه الصوت من الوضوح، وتحتلُّ الصوائت في معظم الأحيان تلك القمم، تاركةً الوديان للصوامت[2]، لذلك اعتمد علماء الأصوات دراسة المقطع وحدةً صوتيةً أساسيةً في تحليل الكلام[3].

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: ٤ / ٤٩.

(٢) ينظر: علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية): ٩٦.

(٣) ينظر: المرجع نفسه.

وقد عرَّف دارسو الأصوات المحدَثون المقطعَ الصوتيَّ بتعريفات متعددة (١)، وذلك لتباين التركيب المقطعي لكل لغة(٢)، ويتألف المقطع من (نواةٍ) تكون غالبًا صوتًا صائتًا، مصحوبةٍ في العربية خاصَّةً بصامت واحد أو أكثر(٣) وهو «من الأصوات التركيبية في السلسلة الكلامية، بمعنى أنه وحدة صوتية أكبر من الفونيم (الصوت اللغوي) وتأتي مباشرة بعده من حيث الأبعاد الزمنية (في النطق) والمكانية (في الكتابة)»(٤) فهو على هذا «أصغر وحدة صوتية يمكن النطق بها، ويستطيع المتكلم أن ينتقل منها إلى غيرها من أجزاء الكلمة، وهو ينشأ نتيجة لحركة الرئتين، واندفاع الهواء منهما دفعةً واحدة تسمح بخروج هذا القدر من الأصوات بهذه الكيفية التي يحسُّ بها الناطق والسامع على السواء»(٥).

وقد عرفت العربيةُ المقاطعَ الآتية التي تكوِّن البنيةَ المقطعية للعربية، والتي سيظهر من خلال الحديث عنها ارتباطُها بالظاهرة، موضوع البحث(٦):

١ ـ المقطع القصير المفتوح (ص ح):

يتكون هذا المقطع من (صامت + صائت قصير)، نحو: (شُ، رِ، بَ)، ويُقْصَد بالمفتوح ما كان مختومًا بصائت.

٢ ـ المقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح):

يتكون هذا المقطع من (صامت + صائت طويل)، نحو (ما، لا).

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في: دراسة الصوت اللغوي: ٢٣٩، ومناهج البحث في اللغة: ١٧٠ ـ ١٧٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٨

(٢) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ٩٢.

(٣) ينظر: علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية): ٩٧.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) أصوات اللغة العربية: ٢٣٨.

(٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٨ ـ ٤٢، وعلم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية): ١٤١ ـ ١٤٦.

٣ ـ المقطع المتوسط المُغْلَق (ص ح ص):

يتكون من (صامت + صائت قصير + صامت) نحو (هَلْ، مِنْ، قُمْ). ويُقْصَد بالمُغْلَق ما كان مختومًا بصامت.

وهذه المقاطع الثلاثة هي أكثر المقاطع الصوتية تأليفًا لنسيج العربية، وهي الشائعة في الاستخدام في حالتي الوصل والوقف[١]، وقد عرفت العربية مقاطع أخرى أقل شيوعًا واستعمالاً، هي:

٤ ـ المقطع الطويل المغلَق بصامت (ص ح ح ص):

يتكون من (صامت + صائت طويل + صامت) نحو (كانْ، عُودْ، عيدْ).

٥ ـ المقطع الطويل المغلق بصامتين (ص ح ص ص):

يتكون من (صامت + صائت قصير + صامتين متواليين) نحو (فَضْلْ، عِلْم، بُخْل).

والمقطعان الرابع والخامس مختصان بحالة الوقف كما يتضح في الأمثلة المذكورة آنفًا، فإذا اتصل الكلام انقسم كل منهما على مقطعين من المقاطع الثلاثة الأولى كالآتي:

ـ كانْ ——› كانَ (كا / نَ) = ص ح ح ص ——› ص ح ح / ص ح

ـ فَضْلْ ——› فَضْلٌ (فَضْ / لُنْ) = ص ح ص ص ——› ص ح ص / ص ح ص

ولكنَّ هناك حالتين من حالات الوصل بقي فيهما هذان المقطعان (الرابع والخامس) من غير انفصال، هما:

أ ـ في نحو (شابَّة، دابَّة، خاصَّة)، وهذا موضع من مواضع التقاء الساكنين التي ذكر علماء العربية جواز التقائهما فيها، وعندئذ يكون توزيع مقاطع تلك الكلمات كالآتي:

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٨ ـ ٣٩.

ـ شابَّةٌ = (شابْ / بَ / تُنْ) = ص ح ح ص + ص ح + ص ح ص

ب ـ في نحو (خُوَيْصَّةٌ، دُوَيْبَّةٌ)، وهذا موضع آخر من مواضع التقاء الساكنين في وصل الكلام، ويكون توزيع مقاطع تلك الكلمات على النحو الآتي:

ـ خُوَيْصَّةٌ = (خُ / وَيْصْ / صَ / تُنْ) = ص ح / ص ح ص ص / ص ح / ص ح ص

كما يَرِدُ المقطع الخامس (ص ح ص ص) وصلاً في حال أخرى غير حال التصغير التي ذكرناها في الفقرة (ب) المذكورة آنفًا، وقد وردت أمثلة هذه الحال الأخرى في بعض القراءات القرآنية التي جاءت بالإدغام كما سنذكر لاحقًا.

وهذه المقاطع الخمسة المذكورة آنفًا هي التي يتكون منها معظم الكلام العربي في حالي الوصل والوقف، على النحو الذي ذكرناه من قبل. ولكنَّ بعض الدارسين يذكر مقاطع صوتية أخرى، جاعلاً إياها جزءاً من نسيج البنية المقطعية للعربية الفصحى، هي:

٦ ـ مقطع مديد يتكون من خمسة أصوات (ص ح ح ص ص):

مثاله كلمة (رادّ) عند إرادة الوقف على الدال بالإدغام خاليةً من الحركة، من غير تخفيف الإدغام[١]، ويأتي على هذا المقطع كل اسم فاعل من الثلاثي المضعَّف (رَدَّ، مَدَّ، غَضَّ) ونحوها عند الوقف عليه بالتضعيف. وهذا المقطع نادر الوجود في النسيج المقطعي للعربية، ولا يأتي إلاَّ عند الوقف فحسب، بل إن بعض الباحثين أهمله، ولم يذكره عند حديثه في المقاطع الصوتية للعربية[٢].

٧ ـ مقاطع تبدأ بالصائت (الحركة):

ذكر تمام حسان أن من مقاطع العربية مقطعًا يبدأ بحركة، ويتكون من حركة

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٢٥٦

(٢) من هؤلاء: إبراهيم أنيس في (الأصوات اللغوية)، و تمام حسان في (مناهج البحث في اللغة)، وعبد الصبور شاهين في كتابيه (المنهج الصوتي للبنية العربية) و (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي).

وصائت، أي (ح ص) سمَّاه (المقطع القصير المقفل)، ومثَّل له بأداة التعريف[١]، ثم ترك الأمر عند هذا المستوى من البيان، لذا يقول أحمد مختار عمر: «ولا يصح هذا إلاَّ على إسقاط همزة الوصل، واحتساب الحركة التي تليها فقط، وعلى هذا فأل التعريفية عنده تبدأ بفتحة، ويليها لامٌ مُشْكَلَة بالسكون»[٢] فهذه الحركة إذن هي حركة همزة الوصل بعد إسقاط الهمزة، فكلمة (أُخْرُجْ) تتكون من مقطعين: (أُخْ / رُجْ)، والمقطع الأول على رأي تمام حسان يتكون من (ح ص) بعد إسقاط همزة الوصل من الاعتبار على تفسير أحمد مختار عمر، في حين استقر عند معظم الدارسين أنه يتكون من (ص ح ص) بِعَدِّ همزة الوصل صوتًا صامتًا ؛ لأن المقطع العربي لا يُبْتَدأُ فيه بحركة.

وذكر محمد الأنطاكي مقطعين أيضًا يبدأ كل منهما بحركة، وهما مختصان عنده بحالٍ واحدة في العربية هي حال تخفيف الهمزة بنطقها بينَ بينَ، والمقطعان هما[٣]:

أ ـ مقطع هو حركة فقط (ح)، نحو المقطع الثاني في (أ أنا)عند نطق الهمزة الثانية بينَ بينَ، أي بين الهمزة والألف، لتكون مقاطع الكلمة عنده كالآتي: (أ / ـَ / نا) أي: (ص ح / ح / ص ح ح)

ب ـ مقطع يتكون من حركة وصامت هو (ح ص)، ومثاله عند الأنطاكي المقطع الثاني من كلمة (أ أَنْتُمْ) عند نطق الهمزة الثانية بينَ بينَ، لتكون مقاطع العبارة عنده كالآتي: (أ / ـَن / تُمْ) أي: (ص ح / ح ص / ص ح ص).

هذا هو قول الأنطاكي، في حين يذهب علماء العربية إلى أن تخفيف الهمزة

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٧٣.

(٢) دراسة الصوت اللغوي: ٢٥٦.

(٣) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ٤٩.

بينَ بينَ لا يعني نطقها حركةً خالصةً ؛ لانهم لا يتصوَّرون وجود الحركة مستقلةً عن الحرف، فتخفيف الهمزة بينَ بينَ عند علماء اللغة والقراءات هو أن يُنْطَقَ بها «بين الهمزة المحقَّقَة، والحرف الذي يجيء بها (أي القارئ) إليه»[1]، أي نطقها بين الهمزة المحققة، والحرف الذي منه الحركة التي حُرِّكَتْ بها الهمزة، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو.

٨ ـ مقطع يتكون من صامت فقط (ص):

ذكره تمام حسان قائلاً فيه: «وهو المقطع الأقصر الذي يمثل حرفًا مُشْكَلاً بالسكون، مثل لام التعريف وسين الاستفعال. ولا بُدَّ في هذا الحرف الذي يكون مقطعًا كاملاً أن يكون مُشْكَلاً بالسكون، مَتْلُوًّا بحرف متحرك، وأن يكون في بداية الكلمة حتى يصدق عليه أنه يمتنع الابتداء به، وتسبقه همزة الوصل»[2] فهو مقطع لا يستقيم النطق به إلا مبدوءاً بهمزة وصل يُتَوَصَّل بها إلى النطق به، فهو إذن مقطع مُفْتَرَض لا يُوجَد في نسج الكلام بصورته المفرَدَة (ص) فقط، إذ وجب أن تسبقه همزة الوصل متحرِّكةً، فيتحوَّل في صورته النطقية إلى أحد المقاطع الشائعة في العربية (ص ح ص).

التقاء الساكنين في العربية بين المنع والإجازة:

الأصل في بناء الكَلِم وتاليف الكلام في العربية ألاَّ يلتقي ساكنان، سواءٌ أكان هذان الساكنان في كلمة واحدة، أم كانا في كلمتين منفصلتين تتابعتا في تأليف الكلام ونظمه، ولم يَجُزِ التقاء الساكنين إلاَّ في مواضع مخصوصة، لمسوِّغ سوَّغ التقاءهما، وهذا ما استقرَّ عند علماء العربية. أمَّا باصطلاح الدرس الصوتي الحديث فيمكن أن نقرر أن البِنْية المقطعية للعربية تقضي بأن يبدأ كل مقطع من

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ١٤٧.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٦٩.

المقاطع المُكوِّنة للكلام بصوت صامت يتلوه صائت، ولا يجوز أن يتلوَ الصامتَ صامتٌ آخَرُ من غير فصل بالصائت إلاَّ في الوقف مطلقًا، وفي حالات مخصوصة من وصل الكلام.

فإذا كان الأمر كذلك فَلِمَ لا يلتقي الساكنان في العربية مطلقًا ؟ يقول ابن يعيش في الجواب عن ذلك: إنَّ «الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعدَه كالمَبدوء به، ومحالٌ الابتداءُ بالساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما»(١) فلو وقفنا أمام جملة مثل (عاقِبْ المُذْنِبَ) لوجدنا أن فعل الأمر مقضيٌّ ببناء آخره على السكون، ولو أردنا نطق تلك الجملة على هذا النحو، لوجدنا أنفسنا مضطرين إلى الوقوف هُنَيْهَةً على باء (عاقِبْ) لأخذ شيء من النَّفَس قبل نطق كلمة (المذنب)، وعندئذ لا يمكننا النطق بلام التعريف الساكنة إلاَّ إذا تعسَّفْنا ذلك، وكلَّفْنا أنفسنا نطقَ شيء لم تعهد أجهزةُ نطقنا لفظَه ؛ لأن العربية لا يُبْتَدأُ فيها بساكن، لذا لزم أن نتخلَّص من هذا الثقل بتحريك الساكن الأول ليتم الوصل بين الكلمتين، ونطق العبارة بيسر وسهولة (عاقِبِ المذنب)، وهذه طريقة من طرائق التخلص من التقاء الساكنين، يجري معها الكلام بيسر وسهولة من غير بطءٍ ولا تعسُّر.

وهذه المسألة اللطيفة فطن إليها من قبل قطرب (محمد بن المستنير ت ٢٠٦ هـ) إذ جعل علةَ إعراب العرب كلامَها هي الانتقالَ من الإبطاء إلى الإسراع في نطق الكلام، فالكلام إذا نُطِق به في الوصل كان معرباً، وإذا وُقِفَ عليه كان بحذف حركة الإعراب، فيقول: «وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون في الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك

(١) شرح المفصل: ٩ / ١٢٠.

وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلام ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»(١). ولا يعنينا هنا الوقوف أمام رأي قطرب في دلالة علامات الإعراب على المعاني، لأن القدماء قبل المحدثين انبروا يصفون كلامه بالفساد، عندما فهموا منه عدم دلالة حركات الإعراب على المعاني(٢)، ولكن الذي يعنينا هنا هو العلة الصوتية لا النحوية، التي ذهب إليها قطرب، وهي علة التخفيف والسرعة في النطق، التي جعلت العرب تُدْخِل علامات الإعراب في أواخر الكلم، وهذا رأي فيه دقةُ نظر، وإدراكٌ للطبيعة الصوتية المترتبة على إدخال الحركات للفصل بين الحروف الصحيحة تحقيقًا لخفَّة النطق، وانسجامًا مع طبيعة العربية في نسج كلماتها وعباراتها مقطعيًّا، بحسب تعبير المحدثين.

فالتعذر المقطعي إذن ـ وربما التعسُّر المقطعي ـ هو علة عدم إجازة التقاء الساكنين في العربية، والمسوِّغ النطقي هو المحدِّد للمواضع التي يجوز فيها التقاؤهما. وإذا كانت العربية لا تجيز التقاء ساكنين في بناء الكلام ونظمه إلا لمسوِّغ، فعدمُ إجازة التقاء ثلاثة سواكن في العربية أولى، وقد ذكر ابن جني أن السواكن الثلاثة قد تجتمع في لغة العجم (٣)، وسيأتي بيان ذلك.

المواضع التي يجوز فيها التقاء الساكنين في العربية :

تعددت أقوال علماء العربية في عدَّة المواضع التي يجوز فيها التقاء الساكنين في العربية، واختلفت أقوالهم في تحديد سماتها، وتخريج أمثلتها، وهذه المواضع هي :

(١) الإيضاح في علل النحو: ٧٠ ـ ٧١.

(٢) ينظر: المرجع نفسه.

(٣) ينظر: الخصائص: ١ / ٩٠ ، ٢ / ٤٩٧.

المـــوضع الأول:

يكاد علماء النحو والصرف والقراءات يُجْمعون على جواز التقاء الساكنين عند إرادة الوقف مطلقًا (١) والوقف على الساكن هو الأصل في العربية، وقد يُوقَف على آخر الكلمة بالروم أو الإشمام أو الإدغام أو حرف المد، وللوقف أحكامٌ ولغاتٌ تُنْظَر في مظانِّها (٢).

والعلة المسوِّغة جوازَ التقاء الساكنين في الوقف أن الوقفَ «كالسادِّ مسدَّ الحركة، كقولك: قام زَيْدْ، وهذا بكْرْ، وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكِّن جرس ذلك الحرف، ويوفِّر الصوت عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له. ألا ترى أنك إذا قلتَ: عمْرْو، ووقفتَ عليه، وجدتَ للراء من التكرير وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلْتَها بغيره، وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام، ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركته، ويؤدي ذلك أن حروف القلقلة، وهي القاف والجيم والطاء والباء والدال، لا يستطيع الوقوف عليها إلا بصوت.... فمتى أدرجْتَها وحرَّكْتَها زال ذلك الصوت؛ لأن أخذك في صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتًا. فبانَ لك بما ذكرتُه أن الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتًا، وأقوى جَرْسًا من المتحرك، فسدَّ ذلك مسد الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكنٍ قبله»(٣). وقد فطن ابن جني قبل ذلك إلى أن جرس الحرف ساكنًا أوضح من جرسه متحركًا، فيقول «إذا أردتَ اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنًا لا متحركًا؛ لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه

(١) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ١٧٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٦٨ - ١٧٢، وشرح جمل الزجاجي: ٢ / ٤٣٩ - ٣٥٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٧١ - ٣٢٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ٣٠١ - ٣٣٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٣٨ - ٣٤٦، وهمع الهوامع: ٦ / ١٩٩ - ٢٢١.

(٣) شرح المفصل: ٩ / ١٢٠ - ١٢١.

ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه. . .»[١].

نلحظ في قول ابن يعيش تمسك علماء العربية بوجود الحركة بإزاء الساكن في بناء الكلمات العربية ونظمها[٢]، لذا سوّغوا جواز التقاء الساكنين في الوقف بأن الوقف سادٌّ مسدَّ الحركة ؛ لقوَّة جرس الحرف عند الوقف عليه، لذا يذهب ابن جنى إلى أن حال الساكنين اللذين التَقَيا في الوقف ليس واحداً، فالثاني من الساكنين أتَمُّ صوتًا وأقوى جرسًا، أما الأول منهما فلم يتمكن في السكون تمكُّن الثاني الموقوف عليه، فكان الأول تجاذبه السكون والتحريك، فكان ذلك مسوِّغًا لالتقائه - وهو غير متمكن في السكون - بالساكن الذي بعده المتمكن في السكون[٣].

أما رضي الدين الإستراباذي فينكر التقاء الساكنين في الوقف إن لم يكن الأول منهما حرف مد، ففي نحو (هذا بَكْرْ) لا يرى الرضي أن هناك ساكنين التقيا من غير حركة فاصلة بينهما ؛ لأن اجتماعهما غير ممكن في العربية، فيقول: «اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما حرفًا صحيحًا لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مختلسة غير مشبَعة على الأول منهما، فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلمُ أيضًا، فإذا تفطن كل منهما، علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة، نحو (بَكرْ، وبِشرْ، وبُسرْ)، حُرِّكت عين الثلاثة بكسرة خفيفة، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة، وإنما تحسُّ ذلك وتتفطنه بعد تثبُّتك وتأنُّقك فيما تتكلم به»[٤].

وإذا تأملنا البنية المقطعية للكلمة الموقوف عليها وجدنا نوعين من المقاطع التي ذكر العلماء أن نسيج العربية يستسيغهما عند الوقف في هذا الموضع:

(١) سر صناعة الإعراب: ١ / ٦.

(٢) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٦.

(٣) ينظر: الخصائص: ١ / ٦٠.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١٠-٢١١.

١ ـ المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص)، نحو (كانْ، قامْ) وهذا المقطع لا صعوبةَ في نطقه، بل لا يوجَد ساكنان ملتقيان في حقيقة بنيته المقطعية، فهو يتكون من صوتين صامتين فُصِل بينهما بصائت طويل، وقد شاع وجوده في كلام العرب عند الوقف.

٢ ـ المقطع الطويل المغلق بصامتين (ص ح ص ص) نحو (بَكْرْ، فَضْلْ)، وهذا المقطع هو الذي يجري عليه تسويغ علماء العربية لالتقاء الساكنين المذكور آنفًا، إذ التقى فيه صوتان صامتان من غير أن يُفصَل بينهما بصائت، وهذا المقطع مرفوض في البنية المقطعية في حال الوصل، وإنما سُوِّغ وجودُه في الوقف كما ذكرْنا من قبل. وبسبب صعوبة نطق هذا المقطع ـ إذا ما قُوبِل نطقه بنطق المقطع المذكور في الفقرة (١) ـ كثُر في كلام العرب الفصحاء الفرارُ من التقاء الساكنين في هذه الحال، وإن كان جائزًا فيها التقاؤهما[١]. فعند الوقف على نحو كلمة (بَكْرْ) يتكون المقطع (ص ح ص ص) فيتم إدخال صائت قصير بين الصامتين المتواليين، فينقسم المقطع على مقطعين، كالآتي:

ـ بَكْرْ ← بَكُرْ ← بَ / كُرْ. أي:

(ص ح ص ص ← ص ح ص ح ص ← ص ح / ص ح ص).

ونُقل أن العرب تنقل حركة الإعراب من الحرف الأخير الموقوف عليه إلى ما قبله، بدلاً من حذف الحركة عند الوقف، تخلُّصًا من التقاء الساكنين في هذا الموضع، فيقولون: هذا بَكُرْ، مررتُ ببَكِرْ[٢]، ومن ذلك قول الراجز[٣]:

أنا ابْنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النُّقُرْ

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٧٣، والخصائص: ٢ / ٣٣١، ٣ / ٢٢٠.

(٣) كتاب سيبويه: ٤ / ١٧٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٩٨.

وذكر سيبويه في هذا أن العرب لم تقل: (رأيْتُ البَكَرْ)[1] بنقل الفتحة إلى الكاف، لان هذا موضع التنوين المنصوب الذي تُقْلَبُ فيه نون التنوين ألفًا عند الوقف (رأيتُ بَكْرا) على اللغة الفصيحة الشائعة في الاستعمال [2]، وعندئذ تصبح الكلمة مختومةً بالمقطع المتوسط المفتوح الشائع في وصل الكلام ووقفه: بَكْرا = (بَكْ / را) أي (ص ح ص / ص ح ح)، أما الكوفيون فقد أجازوا ان يقال: (رأيْتُ البَكَرْ) بنقل الفتحة إلى الساكن السابق للحرف الموقوف عليه، على لغة مَنْ يقف على المنوَّن المنصوب بالسكون[3]، نُقِل ذلك عن الفراء والكسائي، كما نُقِل عن الأخفش والجرمي أيضًا [4]، ونقل ثعلب في مجالسه قول بعض العرب: «اضرِبِ الوَجَهْ، وهذا الوَجُهْ، وفررتُ من الوَجِهْ»[5] بنقل حركات الإعراب الثلاث إلى الساكن قبلها عند الوقف.

وإذا وُجِدَ مانعٌ صوتيٌّ يمنع نقل حركة الإعراب إلى الساكن الاول عند الوقف، لجأت العرب إلى تحريك الساكن الأول بحركة أخرى مماثلة لحركة الحرف السابق للساكن الأول، فقالت العرب: هذا عِدِل و فِسِل[6]، ولم تقل: هذا عِدْل وفِسْل

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٧٣.

(٢) يُلاحَظ هنا ان ما ذكره سيبويه (رأيتُ البَكَرْ) جاءت فيه الكلمةُ موضعُ الشاهد مقترنةً بال، فلا تنوينَ عندئذٍ؛ لأن (ال) والتنوين يتعاقبان على الاسم، وقد سوغ النحويون ذلك بان ما فيه (ال) في حكم المنوَّن، من حيثُ عدمُ نقل الفتحة إلى الساكن السابق للحرف الموقوف عليه، لتعاقبهما أو لان (ال) «بدل من التنوين، فكأنه موجود، فلا نقلَ»: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ٣١٨. او بناءً «على ان اللام عارضة، والاصل التنوين، فالمعرَّف باللام في حكم المنوَّن»: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٣٢١.

(٣) هذه لغة ربيعة، وفيها يُحذَف التنوين مع حركة الإعراب في حال النصب، فيقال مثلاً: رأيتُ محمدْ، شربتُ لبنْ. ولا يبدلون التنوين ألفًا كما في اللغة الشائعة، حملاً للمنصوب على المرفوع والمجرور (ينظر: همع الهوامع: ٦ / ٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ٣١٨.

(٥) مجالس ثعلب: ٢ / ٥٥٣.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١٧٣.

(في حال الرفع) لأن بناء (فِعُل) ليس من أبنية الأسماء ولا الأفعال الثلاثية [١]، فهم يستثقلون الخروج من كسر لضم في الأسماء والأفعال الثلاثية، وكذلك قالوا عند الوقف على المجرور: (في البُسُرْ)، ولم يقولوا: (في البُسِرْ) بنقل حركة الإعراب إلى الساكن الأول، وإنما ضمُّوا الساكن الأول إتْباعًا لضمة الحرف الذي قبله؛ إذْ ليس في الأسماء العربية وزن(فُعِل) لأنهم يستثقلون الخروج من الضم إلى الكسر[٢].

ويجعل العكبري علةَ تحريك الساكن الأول عند الوقف ـ بنقل حركة الإعراب من الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله ـ هي الاهتمامَ بالإعراب[٣]، في حين نرى أن الحركة المنقولة في الوقف لا يُقتَصَر على كونها حركةَ إعراب، إذ جرى النقل لحركات البناء أيضًا، فالحكم عامٌّ يجري على كل حرف أُرِيدَ الوقوفُ عليه ساكنًا، وهو متحركٌ ومسبوقٌ بساكن، سواءٌ أكانت حركته حركةَ إعراب أم كانت حركة بناء،وما ذلك إلاَّ لإباء اللسان العربي الجمعَ بين الساكنين عامَّةً، وفي وصل الكلام خاصَّةً. وقد ذكرنا من قبل أمثلةً من أقوال العرب لنقل حركات الإعراب إلى الساكن السابق لحرف الإعراب، ومن ذلك قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿وَتَواصَوْا بِالصَّبِرْ﴾[٤]، يقول ابن مجاهد في هذه القراءة «هذا الذي قال أبوحاتم لا يجوز إلاَّ في الوقف، لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء»[٥].

ومن أمثلة نقل حركة البناء من الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله، قول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر: الخصائص: ١ / ٦٨، وهمع الهوامع: ٦ / ١١، ٢٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ١١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٩٨.

(٤) سورة العصر: الآية (٣)

(٥) السبعة في القراءات: ٦٩٦، وينظر: البحر المحيط: ٨ / ٥٠٩.

(٦) السبعة في القراءات: ٦٩٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ٣١٦، وهمع الهوامع: ٦ / ٢١٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤ / ٢١٠ (المتن).

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

فالأصل: لم أضْرِبْهُ، نُقِلَت ضمة الهاء إلى الباء، وهي حركة بناء، ومنه قول الآخر(١):

رَأَيْتُ ثِيابًا عَلى جُثَّةٍ فَقُلْتُ: هِشامٌ، وَلَمْ أَخْبُرُهْ

يريد: لم أَخْبُرْهُ.

ونُقِل عن بعض العرب تحريك الأول من الساكنين عند الوقف بالكسرة مطلقًا، بوصف الكسرة الحركةَ التي يُعْمَدُ إليها في الأصل للتخلص من التقاء الساكنين(٢)، ولا ينقلون حركةَ الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الذي قبله، فقالوا: (ضَرَبْتِهْ، قَتَلْتِهْ)، والأصل (ضَرَبْتُهُ، قَتَلْتُهْ) قبل الوقف، ومن ذلك قول الشاعر(٣):

بِجِفَانٍ تَعْتَرِي نادِيَنا مِنْ سَدِيفٍ حِينَ هاجَ الصُّنَّبِرْ

وقد دفع هذا النقلُ بعضَ اللغويين إلى زيادة بناء (فِعَّلِلٌ) على أبنية الأسماء الخماسية العربية، وقد رُدَّ هذا بأن مثل هذه الأمثلة التي وردت على هذا البناء مختصة بالشعر، وقد حدث هذا الوزن الطارئ عند تحريك الحرف قبل الأخير بالكسر تخلصًا من التقاء الساكنين عند الوقف على القافية في الشعر، كما رُدَّ أيضًا بأن هذا الوزن لم يأتِ في غير هذا النحو من الشعر(٤).

واختلف النحويون في نوع الحركة المنقولة من الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الذي قبله، وفي علة هذا النقل، إذا كانت هذه الحركة حركةَ إعراب خاصةً:

(١) السبعة في القراءات: ٦٩٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ١٢٧، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٢.

(٣) الممتع في التصريف: ١ / ٧١.

(٤) ينظر: الممتع في التصريف: ١ / ٧١.

ـ نُقِلَ عن ابن مالك أنها هي نفسها الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه ؛ لئلا تذهب حركة الإعراب بالجملة[١]، واعترض ابن جني على ذلك[٢].

ـ ذكر أبو علي الفارسي أنها حركة للتخلص من التقاء الساكنين، وللدلالة على الحركة المحذوفة في آن[٣].

ـ نُقِل عن المبرد والسيرافي أنها حركة دالة على الحركة المحذوفة[٤].

والذي حدث في تقديري هو حذف حركة الحرف الموقوف عليه مطلقًا، سواء أكانت حركة إعراب أم كانت حركة بناء، وعندما التقى الساكنان في الوقف وأُرِيدَ التخلص من التقائهما، اجتُلِبَتْ حركة للساكن الأول تكون دالَّةً في الوقت نفسه على الحركة المحذوفة.

وإذا كان تحريك الساكن الأول هو الأسلوب المطَّرد للتخلص من التقاء الساكنين عند الوقف، أو للتخلص من الثقل اللفظي الناشئ عن وجود المقطع (ص ح ص ص) عند الوقف، فقد نقل أصحاب القراءات طريقة أخرى للوقف على هذا المقطع في الوقف هي الإشمام، نقل ابن مجاهد عن خلف أن الكسائي « كان يستحب أن يقف على (منْهُ، وعَنْهُ) يُشِمُّ النونَ الضمةَ »[٥]، والإشمام هو تصوير الشفتين للنطق بالضمة فحسب، من غير تصويت بهذه الحركة، على القول الراجح[٦]،

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ٣١٦، وهمع الهوامع: ٦ / ٢١١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٣١، ٣٣٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ٢١١.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٦ / ٢١١.

(٥) السبعة في القراءات: ٦٩٦.

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦، والنشر في القراءات العشر: ٢ / ١٢١. وقد نُقِل عن الكوفيين في تعريف كل من الرَّوْم والإشمام جعلهم الإشمام رومًا والروم إشمامًا (ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢ / ١٢١).

وغالبًا ما يكون الإشمام في الوقف، للدلالة على أن الحركة الساقطة من اللفظ هي الضمة دون غيرها (١).

وإشمام النون الضمَّ عند الوقف على نحو (مِنْهُ، وعَنْهُ) لا يفيد شيئًا من الناحية النطقية، فالساكنان ملتقيان، إلاَّ إذا كان مفهومُ الإشمام - كما هو عند الكوفيين - هو النطقَ ببعض الحركة، أو النطقَ بها خِفْيَةً، حرصًا على بيانها، فعندئذٍ يكون الأمر مختلفًا، إذْ يتمُّ التخلص من التقاء الساكنين هنا بإدخال (صُوَيْت الحركة الخفيفة) بين الساكنين، فينقسم المقطع (ص ح ص ص) على مقطعين

- مِنْهْ ←— مِنُهْ = (م ـِ ن هـ ←— م ـِ / ن ـُ هـ) أي:

- ص ح ص ص ←— ص ح ص ح ص ←— (ص ح / ص ح ص)

وهذا الأمر يجري على ما ذهب إليه الإستراباذي من أمر التقاء الساكنين عند الوقف وأولهما حرف صحيح، إذْ يرى عدم جواز التقائهما هنا إلاَّ إذا حرَّكْنا الأول بحركة مُخْتَلَسة(٢) وهذا هو الراجح في تخريج هذه القراءة المرويَّة عن الكسائي، فقد حُرِّكَت النون في (مِنْه، وعَنْه) عند الوقف بحركة خفيفة، توصُّلاً للنطق بالساكن الثاني، الذي هو الهاء، الحرف الضعيف بالهمس والرخاوة والخفاء، فسكونه يُضْعِفه(٣) مع ضعفه هو في ذاته، وسكونُ ما قبله يجعله أكثر ضعفًا، لذا يكون تحريك النون بالحركة الخفيفة المختلَسة للمحافظة على إظهار الهاء، توصُّلاً إليه بهذه الحركة الخفيفة. وسواءٌ عددنا هذا التغيير المرويَّ عن الكسائي رومًا أو إشمامًا، يكون طريقةً خاصةً من طرائق التخلص من التقاء الساكنين في حال الوقف عند بعض القرَّاء.

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٧٦.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١٠-٢١١.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٣٤٦.

الموضـــع الثانـــي:

ذهب جمهور النحويين إلى جواز التقاء الساكنين (في الوصل) بشرط أن يكون الأول منهما حرف مد ولين، وأن يكون الثاني مدغمًا في متحرك بعده(١)، نحو (خاصَّة، وعامَّة، وكافَّة، ودابَّة) ومنه قوله تعالى في فاتحة الكتاب العزيز: ﴿ولا الضَّالِّين﴾(٢).

ولكن أقوال النحويين تباينت عند بحث شروط هذا الموضع، أو عند التمثيل له، فظهرت لهذا الموضع صورتان، هذا بيانُهما:

ـ الصورة الأولى (من الموضع الثاني):

تجري على هذه الصورة الشروط التي وضعها جمهور النحويين، التي ذكرتُها من قبلُ، ومن أمثلتها قولهم: (شابَّة، تُمُودَّ الثوبُ، قَضِيْبٌ بَكْرٍ)، وعلة إجازة التقاء الساكنين هنا أن حرف المد واللين إذا تلاه مُدْغَمٌ يكون راسخًا في المد، ويتمادى الصوتُ به(٣)، لذلك أوجبوا أن يكون المدُّ تامًّا في هذا الموضع(٤)، فيكون طول المد في هذه الحال قائمًا مقام الحركة؛ إذ الحركةُ بعضُ حرف المد واللين، فكأنه لم يجتمع ساكنان في هذه الحال(٥)، وعلَّة إطالة صوت المد في هذه الأحرف الثلاثة عندما تكون متلوَّةً بمُدْغَم(٦) ـ كما يرى عبد الغفار هلال ـ هي المحافظة على

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ١٢٠، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١١ ـ ٢١٣، وهمع الهوامع: ٦ / ١٧٧.

(٢) سورة الفاتحة: الآية (٧).

(٣) ينظر: الخصائص: ٣ / ١٢٦.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١١.

(٥) ينظر: الخصائص: ٣ / ١٢٦، ٢٢٠، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١١ ـ ٢١٢، وشرح المفصل: ٩ / ١٢٢.

(٦) وكذلك عندما تكون متلوة بالهمزة، أو عندما يُوقَف على حرف المد للتذكُّر، فهذه ثلاثة مواضع ذكر اللغويون إطالة صوت المد فيها (ينظر: الخصائص ٣ / ١٢٥ ـ ١٢٧) (وأكثر مواضع إطالة صوت المد عندما يكون متلوًّا بالهمزة أو بالمدغم، أما الثالث فليس أصلاً في الوقف، وإنما يكون عند إرادة الوقف بالتذكُّر، فهو لذا قليل الاستعمال.

صوت المد لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام ؛ لأن الجمع بين صوت اللين، وبين الهمزة والإدغام، كالجمع بين متناقضين، فإطالة صوت اللين مع الهمزة والإدغام يعطي المتكلم فرصةً ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة والإدغام اللذين يحتاج المتكلم فيهما إلى مجهود عضلي كبير(١).

يزاد على ذلك أن الثاني من الساكنين يجب أن يكون مدغمًا، في هذه الصورة، في متحرك بعده، فهو لذلك في حكم المتحرك أيضًا كما يقول علماء العربية «لشدة التصاقه به، فإن اللسان يرتفع بالمُدْغَم والمُدْغَم فيه ارتفاعةً واحدةً، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك»(٢).

وحروف المد واللين الثلاثة ليست سواءً في الاستعمال، وفي استساغة التقائها مع الساكن المدغم بعدها، فالمد فيها يختلف من حرف لآخر، فقد أجمع النحويون على أن الألف أوفاهُنَّ وأتمُّهنَّ مدًّا وأنعمهنَّ جَرْسًا ؛ لذا نجد أن أكثر ما جاء على هذه الصورة يكون بالألف نحو (شابَّة، ودابَّة، وخاصَّة، ومادَّة، وكافَّة)، في حين جاءت أمثلة قليلة بالياء والواو المدَّتين نحو (تُمُودَّ الثوبُ، قَضِيْبُ بَكْر)(٣)، وقد جعلوا علةَ ذلك أن الألف أَمْكَنُ في المد من الياء والواو المدَّتين(٤).

وإذا تأملنا البنية المقطعية لهذه الصورة وجدناها سواءً في أمثلة الألف والواو والياء، التي يجمع بينها وجودُ المقطع الطويل المغلَق بصامت (ص ح ح ص)، وهو مقطع جائزٌ وجودُه عند الوصل على نحو هذه الصورة التي أجمع على وجودها علماء العربية «بشرط أن يكون المقطع التالي له مبتدئًا بصامت يماثل الصامت

---

(١) ينظر أصوات اللغة العربية : ١١٣ ـ ١١٤ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب : ٢ / ٢١٢ . وينظر كذلك : الخصائص : ٣ / ٤٩٦ ، وشرح المفصل : ٩ / ١٢٢ .

(٣) ينظر : الخصائص : ٣ / ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٤) ينظر : الأمالي الشجرية : المجلس الرابع والستون : ٢ / ١٩٩ .

الذي خُتِمَ هو به»[1]، أي أن يكون الصامت الأخير في هذا المقطع مدغَمًا من حيث النطق في الصامت الأول من المقطع التالي له، على النحو الآتي:

ـ شابَّةْ = شابْ / بَهْ = (ص ح ح ص / ص ح ص)

ـ تُمُودُ الثَّوْبْ = تُ / مُوْدْ / دَثْ / ثَوْبْ =

(ص ح / ص ح ح ص / ص ح ص / ص ح ص ص)

ـ قَضِيْبْ بَكّرْ = قَ / ضِيْبْ / بَكْرْ (ص ح / ص ح ح ص / ص ح ص ص)

ومثل هذا النسيج المقطعي ليس مرفوضًا في العربية، وقد سوَّغ العلماء وجوده كما ذكرنا من قبل. وعلى الرغم من ذلك لجأ العرب أحيانًا إلى التخلص من وجود هذا المقطع في وصل الكلام، من ذلك ما حُكِيَ عن أيوب السختياني أنه قرأ ﴿ولا الضَّألِّيْنَ﴾[2] بهمز الألف، أو بإبدال الألف همزةً كما يقول النحويون؛ لأنه كره اجتماع الساكنين[3]، ورُوِيَ أيضًا قراءة قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِه إِنْسٌ ولا جَانٌّ﴾[4] بهمز (جَأنٌّ). وقد جاء الهمز في كثير من كلام العرب الذين رُوِيَ عن بعضهم قوله: (شَأْبَة، مَأْدَة، زَأْمها)[5]، وقد ذُكِرَ أن الهمز هنا هو لغة تميم عكل، فقد قيل لامرأة منهم: ما أذهَبَ أسنانَكِ؟ فقالت: «أكْلُ الخَأْرِ، وشُرْبُ القَأْرِ»[6].

(١) ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى: ١٧٦.

(٢) سورة الفاتحة: الآية (٧). تنظر القراءة في: (المحتسب: ١ / ٤٦).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٧٢، والمحتسب: ١ / ٤٦.

(٤) سورة الرحمن: الآية (٣٩). وهذه قراءة الحسن البصري وعمرو بن عبيد، وقد جعلوا علة هذه القراءة كعلة قراءة أيوب السختياني لقوله تعالى: ﴿ولا الضَّألِّيْنَ﴾، وهي استكراه التقاء الساكنين، فقلبت الألف همزةً. ينظر: (المحتسب: ٢ / ٣٠٥، وسر صناعة الإعراب: ١ / ٧٣).

(٥) ينظر تفصيل ذلك مع أمثلة أخرى في: سر صناعة الإعراب: ١ / ٧٢ ـ ٧٤.

(٦) ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤١.

وبالنظر في البنية المقطعية من خلال هذه اللغة المسموعة عن العرب نجد المقطع (ص ح ح ص) ينقسم في الوصل على مقطعين من خلال تقصير الحركة الطويلة، وإدخال الهمزة المتلوَّة بفتحة بعدها كالآتي:

ـ ضالّيْنْ = ضالْ / لِيْنْ . أي: (ص ح ح ص / ص ح ح ص)

ـ ضَألّيْنْ = ضَ / أَلْ / لِيْنْ . أي: (ص ح / ص ح ص / ص ح ح ص).

ـ الصورة الثانية (من الموضع الثاني):

يأتي فيها أول الساكنين حرفَ لِينٍ من غير مَدٍّ، وقد خصَّ النحويون هذا الموضع بأمثلة التصغير، نحو (خُوَيْصَّة، ودُوَيْبَّة، وأُصَيْمّ، ومُدَيْقٌّ)[1]، ولم يحكموا باطراد هذا الموضع؛ لقلَّة المد في حروف اللين[2]، وجعلوا هذه الصورة مخصوصة بياء اللين فحسب، ولم يجيزوا ذلك في واو اللين[3]. والذي سوَّغ اختصاص ياء التصغير بالتقائها ساكنةً مع الساكن المدغم الذي بعدها هو المحافظة على صيغة التصغير القياسية (فُعَيْعِل) فلو حُرِّكَتْ ياءُ التصغير لَما حُوفِظَ على صيغة التصغير التي رُكِّب ثِقَلُ النطق للمحافظة عليها.

وعند النظر في البنية المقطعية لصيغة التصغير التي أُجيزَ التقاء الساكنين فيها يظهر الآتي:

(خُوَيْصَّةْ = خُ / وَيْصْ / صَةْ = ص ح / ص ح ص ص / ص ح ص).

فالمقطع الثاني (ص ح ص ص) من المقاطع القليلة الاستعمال في نسيج العربية، وهو مختص بالوقف كما ذكرنا، ولا يُوجَد في الوصل إلاَّ في حالات مخصوصة كهذه الحال، ويُلاحَظ أن الصوتين الثاني والثالث من هذا المقطع (الفتحة والياء)

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٢٥، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١٢.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١٢.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١٢.

يمثلان مزدوجًا صوتيًّا مركَّبًا يسميه بعض الباحثين بالمصوِّت المزدوج (١)، ويسميه آخرون بصوت اللين المركَّب(٢)؛ لأنه مركَّب من صوتين: صائتٍ قصير هو الفتحة، ونصفِ صامت هو الياء الذي يُعَدُّ نصفَ صائت أيضًا، ويُرمَز لهذا الصوت المزدوج بالرمز (ـَـي).

وقد ذهب عبد الصبور شاهين إلى عد هذا المقطع ـ في حال كون صوتيه الثاني والثالث صوتًا مزدوجًا أو مركَّبًا ـ شكلاً مستقلاً من أشكال المقاطع العربية، يختص بحال التقاء الساكنين وصلاً في صيغة التصغير، ذاكرًا أنه مقطع نادر الوجود في النسيج العربي(٣)، أما المقطع (ص ح ص ص) إذا لم يكن صوتاه الثاني والثالث يؤلِّفان مزدوجًا صوتيًّا مركَّبًا، فمخصوصٌ بحال الوقف فقط(٤)، ولا يأتي وصلاً إلاَّ في موضع مخصوص ببعض القراءات القرآنية، ذكر علماء القراءات أمثلته الواردة عليه في بعض صور الإدغام التي سيأتي ذكرُها في الموضع الرابع من مواضع التقاء الساكنين.

الموضع الثالث:

يأتي فيه أول الساكنين ألفًا فقط، أما الثاني فساكنٌ صحيحٌ مفردٌ غيرُ مدغَم في ما بعده، ولا تأتي الواو والياء المدَّتان في هذا الموضع، اكتفاءً بوفاء المد الذي في الألف، الذي يراه النحويون قائمًا مقام الحركة(٥)، فكان ذلك مسوِّغًا لالتقاء الساكنين في هذا الموضع على ندرة أمثلته، من ذلك قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) ينظر: العربية الفصحى: ٣٦

(٢) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٤١٠.

(٣) ينظر: المرجع نفسه.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٤١٠ ـ ٤١١.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢ / ١٩٩ (المجلس الرابع والستون).

١ ـ الشواهد كلها جاء الساكن الأول فيها ألفًا، والألف فيها فرط مدٍّ، عُدَّ عندهم قائمًا مقام الحركة كما نقلْنا عنهم، بل هي عينُها حركة طويلة في نظر الدرس الصوتي الحديث.

٢ ـ الساكن الثاني له ما يسوِّغ وجودَه في هذا الموضع غيرَ مُدغَم في ما بعده، إذ هو قريب من المدغَم المُشْتَرَط وجودُه بعد حرف المد، كما ذكرنا في الصورة الأولى من الموضع الثاني، للآتي:

أ ـ النون الساكنة في (ولا تَتَّبِعانْ) (وغيرها من الشواهد) حرفٌ خَفِيٌّ، فجَرَتْ لذلك نحوًا من الحرف المدغَم(١).

ب ـ الياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتاجت إلى فضل اعتماد وإبانة، لذلك يُحَضُّ المبتدئون والمتلقِّنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف، فإذا كانت على هذه الدرجة من الخفاء، فقد ازدادت خفاءً بالسكون في نحو قراءة ﴿وَمَحْيايْ﴾، فأشبهت حينئذٍ الحرف المدغَم(٢).

ج ـ أما جمعُ بعض العرب الألفَ ولامَ التعريف في نحو (التَقَتْ حَلْقَتا البِطان) فلأنَّ اللام مُضارعةٌ النونَ(٣)، أي إن اجتماع الساكنين هنا أشبه اجتماعَهما في نحو ﴿ولا تَتَّبِعانْ﴾ لمضارعة اللام النونَ «ألا ترى أن في مقطع اللام غُنَّةً كالنون، وهي أيضًا تقرب من الياء، حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياءً، فحُمِلَت اللام في

(١) الخصائص: ٣ / ٩٢.

(٢) ينظر المرجع السابق: ١ / ٩٢ ـ ٩٣.

(٣) اللام والنون من جنس الحروف المتوسطة (اللام والنون والميم والراء) التي زاد عليه سيبويه حرفًا خامسًا هو العين (ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٤٣٥، وفقه اللغة العربية: ٤٤٩)، وزاد عليها بعضهم حروف اللين الثلاثة (ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤ / ٢٤٦). وهي متوسطة بين الشدة والرخاوة (ينظر: فقه اللغة العربية: ٤٤٩ ـ ٤٥٠)، في حين يرى كمال بشر أن الأولى عدُّ هذه الحروف متوسطة بين الصوامت والحركات؛ لأنها تشبه الحركات في أهم خصائصها، وهي قوة الوضوح السمعي (ينظر: علم اللغة العام ـ الأصوات: ١٣١ ـ ١٣٢).

هذا على النون، كما حُمِلَتْ عليها في لعلّي، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لعلّني مع اللام، كما كرهوا النون في إنّني »(١).

وجوازُ التقاء الساكنين في هذا الموضع مذهبُ يونس بن حبيب، فكأنه « يكتفي بأحد الشرطين، وهو المد الذي في الألف »(٢)، ويهمل الشرط الآخَر الذي اشتهر عند سائر النحويين غيرَه، وهو كون الساكن الثاني مدغماً في متحرك بعده، كما رأينا في الصورة الأولى من الموضع الثاني ؛ لذا نجد بعض كتب القراءات تكتفي لإجازة التقاء الساكنين في الوصل، بأن يكون أولهما حرف مد ولين فقط، فيقول مكي: « ولا يجوز أن يُبْتَدأ بساكن، ولا أن يتصل ساكن بساكن أبداً إلا أن يكون الأول حرف مد ولين، أو يكون الثاني سُكِّنَ للوقف »(٣)، لذا انماز مذهب يونس بجواز توكيد الفعل بالنون الخفيفة إذا كان مسنداً إلى ألف الاثنين، أو نون النسوة، نحو: اضربانْ زيداً، واضربْنانْ عمراً (٤)، في حين يشترط سائر النحويين توكيد الفعل بالنون الثقيلة في هاتين الحالتين، تحقيقاً للصورة الأولى من صور التقاء الساكنين في الموضع الثاني : اضربانّ زيداً، واضربْنانّ عمراً.

وإذا علمنا أن الوقف على نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها يكون بإبدالها ألفاً (٥)، نحو (ذاكِرَنْ ـ ذاكِرا)، وجدنا يونس يذهب إلى طرد مذهبه في تأكيد الفعل في حال التثنية وجماعة الإناث بإبدال التنوين ألفاً عند الوقف، وعندئذ سيلتقي ألفان، وهذا ما لا تجيزه قواعد العربية، ولا يؤيده السماع، وترفضه البنية المقطعية للعربية، فتوزيع مقاطع الكلمات الموقوف عليها في هذه الحال على

(١) الخصائص: ١ / ٩٣.

(٢) شرح المفصل: ٩ / ٣٨.

(٣) الرعاية: ٩٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٩ / ٣٨.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٦ / ٢٠٥.

مذهب يونس بن حبيب نحو (اضربا، واضربْنا) يولد المقطع (ص ح ح ح ح)، وهو مقطع لا وجودَ له في العربية البتَّةَ لذا يقول ابن جني في ذلك: « فأما إبدالُ يونس هذه النون في الوقف ألفًا، وجمعُه بين ألفين في (اضربا، واضربنا) فهو الضعيف المستكرَه الذي أباه أبو إسحق، وقال فيه ما قال »(١).

الموضع الرابع:

يختص هذا الموضع بالتقاء الساكنين في وصل الكلام عند بعض القراء، يكون فيه أول الساكنين حرفًا صحيحًا، والثاني مدغَمًا في متحرك بعدَه. وأكثر أمثلة هذا الموضع جاءت في قراءة أبي عمرو بن العلاء، الذي يُعَدُّ أشهر القراء العشرة ميلاً إلى الإدغام (٢)، من ذلك قراءته قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٣)، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾(٤)، ونُسِبَت هذه القراءة أيضًا إلى قالون عن نافع، وأبي بكر عن عاصم، والمفضل وأبي جعفر (٥).

وذكر ابن الجزري أن ثمة اختلافًا في رواية قراءة أبي عمرو وقالون وأبي بكر لهاتين الآيتين « فروى عنهم المغاربة قاطبةً إخفاء كسرة العين ليس إلاَّ، يريدون الاختلاس فرارًا من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبةً الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين ؛ لصحَّته روايةً، ووروده لغةً، وقد

(١) الخصائص: ١ / ٩٣. وقول أبي إسحق الذي أشار إليه ابن جني هو أنه قال يومًا (لخصم نازعه في جواز اجتماع الالفين المدَّتين، ومدُّ الرجل الألف في نحو هذا واطال، فقال له أبو إسحق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفًا واحدةً) الخصائص: ١ / ٨٩.

(٢) جاء الإدغام كذلك عند غير أبي عمرو، من غير العشرة كالحسن البصري والأعمش وابن محيصن وغيرهم (ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١ / ٢٩٢).

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٧١).

(٤) سورة النساء: الآية (٥٨).

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٠، والحجة للقراء السبعة: ٢ / ٣٦٩، والتبصرة في القراءات: ١٦٥، والنشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٣٥، وإتحاف فضلاء البشر: ١ / ٤٥٦.

اختاره الإمام أبو عبيدة أحدُ أئمة اللغة، وناهيك به، وقال: هو لغة النبي ﷺ فيما يُرْوى (نِعْمَّا المالُ الصالحُ للرجل الصالح)(١). وحكى النحويون الكوفيون سماعًا من العرب (شهْرْ رَمضان) مدغمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعًا عنه الحافظ أبو عمرو الداني، ثم قال: والإسكان آثَرُ، والإخفاء أقْيَسُ، قلتُ: والوجهانِ صحيحان(٢)، وقد وردت أمثلة أخرى لقراءة أبي عمرو بالإدغام، على هذا النحو الذي يلتقي فيه الساكنان في هذا الموضع، ومن ذلك (أَمَّنْ لا يَهِدِّي(٣)، يَخْصِّمون(٤)، شَهْرْ رَمَضان(٥)، الشَّمْسْ سِراجًا(٦)، العَفْوْ وَأْمُرْ(٧)، مِنْ بَعْدْ ضَعْف(٨))(٩).

لقد جرى الخلاف بين الرواة في رواية قراءة أبي عمرو وقالون وأبي بكر من طريقين:

الأولى: رواية المغاربة قاطبةً للحرف الصحيح الذي يسبق المدغَم وعليه حركة مُخْتَلَسَة، ليكون ذلك تخلصًا من التقاء الساكنين اللذين أولهما حرف صحيح،

(١) الحديث في مسند أحمد (١٣ / ٤٨٧) برقم (١٧٦٩٢) وبرواية (نِعْمَ المالُ الصالح للمرء الصالح)، وهو في المسند أيضًا (١٣ / ٥٠٤) برقم (١٧٧٢٩) وبرواية (نِعِمَّا بالمال الصالح للرجل الصالح) بفتح النون وكسر العين مرةً، وبكسرهما معًا مرةً اخرى نقلاً عن أبي عُبَيْد. وروى الحديثَ بالروايتين (نِعْمَ، نِعِمَّا) الطبرانيُّ في الأوسط والكبير (ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٩ / ٣٥٦). ورُوِيَ (نِعِمَّا بالمال) في (النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥ / ٨٣)

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وينظر كذلك: إتحاف فضلاء البشر: ١ / ٤٥٦.

(٣) سورة يونس: الآية (٣٥)

(٤) سورة يس: الآية (٥٠)

(٥) سورة البقرة: الآية (١٨٥)

(٦) سورة نوح: الآية (١٦)

(٧) سورة الأعراف: الآية (١٩٩)

(٨) سورة الروم: الآية (٥٤)

(٩) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٢ ـ ٣٩٣.

لأنَّ الحرف المُحرَّك بحركة مختلسة يكون في النطق شبيهًا بالمتحرك الخالص، فلا التقاءَ للساكنين في هذه الحال، وعندئذٍ تجري البنية المقطعية للموضع على النحو الشائع في لغة العرب:

ـ نِعِمَّا (باختلاس حركة العين): نِ / عِمْ / ما = (ص ح / ص ح ص / ص ح ح).

فالمقاطع الصوتية الثلاثة المكوِّنة لهذه العبارة في حال الوصل هي المقاطع الثلاثة الشائعة في الاستعمال.

الثانية: رواية العراقيين والمشارقة قاطبةً بإسكان الحرف الصحيح الذي يسبق المدغَم، وهذا الموضع هو الذي أنكره جمهور العلماء، وجعلوه محظوراً، قال أبو علي: «مَنْ قرأ ﴿فَنِعْمَّا﴾ بسكون العين من (نِعِمَّا) لم يكن قوله مستقيمًا عند النحويين؛ لأنه جمعٌ بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين»(١)؛ لذا أوجبوا اختلاس الحركة بعد الساكن الأول في هذه الحال(٢)، أما نحويو الكوفة فقد نُقلَ عنهم جواز التقاء الساكنين في هذه الحال، متمسِّكينَ برواية القُرَّاء(٣).

وهناك قراءة أخرى تشترك مع قراءة أبي عمرو في اجتماع ساكنين في الوصل، أولهما حرف صحيح، والثاني مدغَم، هي قراءة ابن كثير برواية البزِّي في بعض الآي التي يأتي فيها أول الساكنين حرفًا صحيحًا، والثاني تاء مدغمة، كقراءته قولَه تعالى: ﴿إِذْ تَّلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُم﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَّنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾(٥)، ومثلما أنكر البصريون قراءةَ أبي عمرو وغيره التي يجتمع فيها

(١) الحجة للقراء السبعة: ٢ / ٣٩٦.

(٢) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٣٩٨

(٤) سورة النور: الآية (١٥). وتنظر القراءة في: السبعة في القراءات: ٤٥٤، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٣٢-٢٣٣، وإتحاف فضلاء البشر: ٢ / ٢٩٤.

(٥) سورة الشعراء: الآية (٢٢١). وتنظر القراءة في: إتحاف فضلاء البشر: ٢ / ٣٢٢.

ساكنان في الوصل، وأولهما حرف صحيح، أنكروا رواية البزي أيضًا، وقرروا وجوب اختلاس الحركة على الساكن الأول، في حين أجاز الكوفيون القراءة من غير اختلاس الحركة، اعتدادًا بما جاء عن القُرَّاء، لذا جاءتنا نصوص كثيرة هوجِمَ فيها النحويون، يقول أبو حيان: «وقراءة البزي ثابتة، تلقتها الأمة بالقبول، وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر لقولهم: إن هذا لا يجوز»(١)، ويقول الصبان بعد عرضه أقوال النحويين والقُرَّاء في التقاء الساكنين في نحو هذا من مسائل الإدغام: «والأولى الأخذ بقول القُرَّاء، إذ ليس قول النحاة حجةً إلا عند إجماعهم، ولم يُجْمِعوا على المنع، ولأنهم ناقلون عمَّن ثبتت عصمتُه عن الغلط في مثله، وو رسول الله ﷺ، ولثبوت القرآن متواترًا، وما نقله النحاة آحادٌ، ولو سُلِّمَ أن مثل ذلك ليس بمتواتر، فالقراء أعدَل وأكثر»(٢).

وبالنظر في البنية المقطعية لألفاظ القراءات الواردة على هذه الطريقة الثانية، التي التقى فيها ساكنان في الوصل من غير اختلاس الحركة بعد الساكن الأول، نجد أن المقطع الصوتي الطويل المغلق بصامتين (ص ح ص ص) يرِد في كل امثلة هذا الموضع، في حين يقصر معظم النحويين وروده في صورتين فقط سبقت الإشارة إليهما:

أ ـ عند الوقف مطلقًا، نحو (علْمْ، فَضْلْ).

ب ـ صيغة التصغير التي يكون فيها أول الساكنين من أصوات اللين نحو (خَوَيْصَّة).

يزاد على ذلك أن هذا الموضع يجتمع فيه ثلاثة أصوات صامتة ليس بينها أي صائت، مِمَّا يجعل نطق مثل تلك العبارات ينطوي على كثير من الصعوبة، وهذه الصوامت الثلاثة لا توجد في مقطع صوتي واحد ؛ لأن البنية المقطعية للعربية يُعْدَم فيها التقاء ثلاثة صوامت متتالية في مقطع واحد، لذا نجد الصوامت الثلاثة

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٩

(٢) حاشية الصبان: ٤ / ٢٢٦. وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٤٠٠.

تتوزع على مقطعين: صامتان في نهاية المقطع الأول، والصامت الثالث في بدء المقطع الذي يليه، على النحو الآتي:

ـ نِعْمَّا: نِعْمْ / ما = ص ح ص ص / ص ح ح

ـ إِذْ تُّلَقَّوْنَهُ: إِذْتْ / تَ / لَقْ / قَوْ / نَ / هُ= (ص ح ص ص / ص ح / ص ح ص / ص ح ص / ص ح / ص ح).

فهذه الظاهرة الصوتية المتمثلة عند أبي عمرو والبزي وغيرهما من القراء والرواة تعطينا دليلاً على إمكانية أخرى في البنية المقطعية للعربية لم يشتهر ذكرُها، تتمثل في:

١ ـ جواز التقاء ساكنين في درج الكلام، أولهما حرف صحيح، والثاني مدغَم، ليكون ذلك إضافةً لما تردد في كتب النحو والصرف من مواضع جواز التقاء الساكنين.

٢ ـ في الدرس المقطعي للعربية يجوز مجيء المقطع الطويل المغلق بصامتين (ص ح ص ص) في وصل الكلام على قِلّة؛ لصحته روايةً، وروده لغةً، ولا يكون هذا المقطع مخصوصاً بالحالتين المذكورتين آنفاً (حال الوقف، وحال التصغير). ولاشك أن النطق بهذا المقطع يقترن بصعوبة الأداء، لذلك يكاد استعماله ينحصر في بعض قراءات كتاب الله العزيز، وللقُرَّاء طرائقهم في التلاوة التي تختلف عن طريقة الكلام العادي، والتي يستطيعون بها أداء هذه الصورة النطقية الصعبة(١).

٣ ـ يجوز في العربية التقاء ثلاثة أصوات صامتة في اللفظ، من غير الفصل بينها بالصائت، بشرط أن يكون اثنان من هذه الصوامت في نهاية مقطع، والصامت الثالث في بدء المقطع الذي يليه، ولا يجوز البتَّةَ التقاء ثلاثة صوامت متتالية في مقطع صوتي واحد. وفي هذا إثراءٌ للنسيج المقطعي للعربية بإمكانية جديدة في توزيع المقاطع الصوتية للعربية(٢).

(١) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٤١٢ ـ ٤١٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٤١١ ـ ٤١٢.

الموضع الخامس:

هذا موضع يلتقي فيه ثلاثة سواكن، لا ساكنان اثنان: أول السواكن - بحسب مفهوم السلف للساكن - ألف مد، والصامتان الثاني والثالث حرفان صحيحان مدغَمان عند الوقف. وقد أشار ابن جني إلى أن السواكن الثلاثة تلتقي في لغة العجم، فيقول: «ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء، وإن كان في لغة العجم، فإن طريق الحس موضع تتلاقى عليه طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر، وذلك قولهم: (آرْدْ) للدقيق، و(ماسْتْ) للَّبن، فيجمعون بين ثلاثة سواكن»[1]، وهذا النوع لا يكون إلا في ما كان ساكنه الاول ألفاً، يقول ابن جني: «إلا انني لم أر ذلك إلا في ما كان ساكنه الأول ألفاً، وذلك أن الألف لَمّا قاربت بضعفها وخفائها الحركة، صارت (ماسْتْ) كأنها مَسْتْ»[2].

وشبيه بهذه الألفاظ في بنيتها اللفظية كلُّ اسم فاعل في العربية من الثلاثي المضعَّف (مادٌّ، سادٌّ، رادٌّ...) فعند الوقف على اسم الفاعل بالإدغام، مع خلو الحرف الأخير من الحركة تولَّد لفظٌ هو عين ما ذكره ابن جني من أمثلة لغة العجم في البنية اللفظية والمقطعية. والوقف هنا يختلف عن (الوقف بالتضعيف) الذي ذكره النحويون طريقةً من طرائق الوقف في العربية، إذ يتم في هذا الأخير تسكين الحرف الأخير الموقوف عليه، والإتيان بحرف آخر ساكن من جنس الحرف الاخير[3]، يقول سيبويه: «وأما التضعيف فهو قولك: مررتُ بخالدْ، ورأيتُ أحمدْ»[4]، ويقول ابن يعيش: «وأما التضعيف فهو أن تضاعف الحرف الوقوف

(١) الخصائص: ١/ ٩٠، وينظر كذلك: ٢/ ٤٩٧.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٩٠.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٣١٢.

(٤) كتاب سيبويه: ٤/ ١٧٢. ويلاحظ أن علامة الوقف بالتضعيف عند علماء العربية شين صغيرة فوق الحرف (ينظر: شرح المفصل: ٩/ ٦٧-٦٨).

عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام، نحو: هذا خالدش، وهذا فرج ش، وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلتَ وجب تحريكه، وسقطت هذه الزيادة»(١).

والوقف بالتضعيف (أو الإدغام) يكون فيه الحرفان المدغمان كلاهما خاليين من الحركة(٢) خلافاً لابن عقيل الذي يرى الثاني محرَّكاً(٣). وكل الأمثلة المذكورة في كتب التصريف عند الحديث في الوقف بالتضعيف كان فيها زيادة حرف من جنس الحرف الموقوف عليه، فهو من زيادات الوقف كما نقلنا عن ابن يعيش، وقد جُعلت هذه الزيادة عوضاً من الحركة كما يرى العكبري(٤)، لذا لم يُذْكَر في باب الوقف مثال لاسم الفاعل من المضعَّف نحو (رادٌّ، سادٌّ)؛ لأن الوقف بالتضعيف عليه ليست فيه زيادة، فالوقف هنا بحذف حركة الإعراب فقط، ولا زيادة، لذا لم يُذْكَر -على حد علمي- التقاء ثلاثة سواكن عند الوقف.

وعند النظر في البنية المقطعية لهذا النوع من الكلمات الموقوف عليها نجد أن ثمة مقطعاً جديداً يتكوَّن عند الوقف، هو المقطع المديد المغلَق بصامتين (ص ح ح ص ص)، وقد نبَّه عليه أحمد مختار عمر، وذكر مثاله اسم الفاعل الثلاثي المضعَّف الموقوف عليه خالياً من الحركة، نحو (رادْ)(٥)، وهذا المقطع نادر الوجود في نسيج البنية المقطعية العربية، ولا يأتي إلا في هذه الحال فقط، فيكون ذلك مُشْبِهاً تلك الكلمات التي ذكرها ابن جني في لغات العجم (ماسْتْ، آرْدْ)، وفي

(١) شرح المفصل: ٩/٦٧.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٣١٤-٣١٥.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤/٣١٤.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/١٩٩.

(٥) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٢٥٦.

هذا إغناء للبنية المقطعية في العربية بإمكانية جديدة في التأليف المقطعي، وهي أقصى إمكانية توجد في النسيج المقطعي للعربية:

- ماسْتْ (في غير العربية): (م ـــَـــ س ت) أي (ص ح ح ص ص).
- رادْ (في العربية عند الوقف): (ر ـــَـــ د د) أي (ص ح ح ص ص).

وبعدُ:

نخلص إلى أن العربية يُسْتَكره فيها الجمع بين الساكنين عامَّةً، وفي وصل الكلام خاصَّةً، لعلَّة صوتية أشار إليها القدماء، هي البطء في الكلام وعدم الإسراع، أما في الدرس الصوتي الحديث فيُخَرَّج ذلك على التعذر ـ وربما التعسُّر ـ في البنية المقطعية التي يتألف منها نسيج العربية، وإذا التقى ساكنان في وصل الكلام، أو وقفه، فلعلَّةٍ سوَّغت ذلك. وقد أشار القدماء إلى موضعين فقط يجوز فيهما التقاء الساكنين، ذكروا لأحدهما صورتين مختلفتين، ولكن البحث جمع لجواز التقاء الساكنين خمسةَ مواضع، جُعِل لأحدها صوتانِ مختلفتانِ في التشكيل الصوتي والمقطعي، فصارت عدة مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية ستةً.

وبسبب نفور اللسان العربي من التقاء الساكنين عامَّةً بسبب التعسر المقطعي الناشئ في مواضع التقائهما، نقل لنا اللغويون أحياناً طائفةً من الاستعمالات اللغوية التي كان مستخدموها يتخلصون فيها من التقاء الساكنين، ويعيدون التشكيل المقطعي للعبارة تشكيلاً يتناسب مع ما اطَّرد وشاع في البنية المقطعية للعربية.

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، ط١، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ط١، تحقيق محمد ديب البغا، دمشق: دار ابن كثير، ١٩٨٧م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبدالصبور شاهين، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمات العربية (رسالة دكتوراه)، فوزي حسن الشايب، القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٣ م.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ط ١، ج ١، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ١٩٨٤ م.
- أصوات اللغة العربية، عبد الغفار أحمد هلال، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٨م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط ٥، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.
- الأمالي الشجرية، أبو السعادات ابن الشجري، بيروت: دار المعرفة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ط ٥، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ١٩٨٦م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ط ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٠م.
- التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، ط ١، تحقيق محيي الدين رمضان، الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥ م.

ـ التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ط ١، تحقيق عبد الرحمن عميرة، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧ م.

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

ـ الحُجَّة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ط ١، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٤م.

ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ط ٣، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣ م.

ـ دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، ط ٩، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م.

ـ دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ط ١، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦م.

ـ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، ط ٢، تحقيق أحمد حسن فرحات، عمّان: دار عمّار، ١٩٨٤ م.

ـ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ط ٢، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م.

ـ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ط ١، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥ م.

ـ شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، بيروت: دار الفكر.

ـ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، ط ١، تحقيق صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٩ م.

- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢ م.
- شرح المفصَّل، ابن يعيش، بيروت: عالم الكتب.
- ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، عبد القادر الخليل، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، المجلد ١٥، العدد ١، ١٩٩٧م.
- العربية الفصحى، هنري فليش، ط ٢، تعريب عبد الصبور شاهين وتحقيقه، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣ م.
- علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، بسام بركة، بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٨ م.
- علم اللغة العام (الأصوات)، كمال محمد بشر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م.
- فقه اللغة العربية، كاصد ياسر الزيدي، جامعة الموصل، ١٩٨٧ م.
- في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية)، غالب فاضل المطلبي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٤ م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب.
- كشَّاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، تحقيق لطفي عبد البديع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨ م.
- الكُلِّيَّات، أبو البقاء الكفوي، ط ٢، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨ م.

ـ اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ط ١، (ج ١ : تحقيق غازي مختار طليمات، ج ٢ : تحقيق عبد الإله نبهان)، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م.

ـ لسان العرب، جمال الدين بن منظور، بيروت: دار صادر.

ـ مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ط ٤، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠ م.

ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٨٦ م.

ـ مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٤ م.

ـ المُحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦٩ م.

ـ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، ط ٢، بيروت: مكتبة دار الشرق، ١٩٧٥ م.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جدة: دار المدني، ١٩٨٤ م.

ـ المُسْنَد، أحمد بن حنبل، ط ١، ج ١٣، تحقيق حمزة أحمد الزين، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٥م.

ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، ط ١، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧م.

ـ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط ٦، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.

ـ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٩ م.

ـ المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.

ـ النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق محمد علي الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية.

ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية.

ـ همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٨٠م.

* * *